الحمد لله،
تونس في، 2018/1/12

رســـــالة مفتــوحة

من عبد الرزاق كيلاني عميد المحامين السابق
إلى
السيـد رئيس الجمهــورية التونسية
محمـــد الباجـــي قـــائد السبـــسي

سيـدي الرئيس،

بوصفكم القائد الأعلى للقوات المسلحة ورئيس النيابة العسكرية أشعركم بحصول تجاوزات وممارسات خطيرة لم تشهد مثلها حتى في العهد البائد وتتمثل في تعمد النيابة العسكرية **"صنع"** ملف ضد الفائز الأخير في الانتخابات الجزئية عن ألمانيا السيد ياسين العياري ففي سابقة فريدة من نوعها ومقيتة في نفس الوقت وفي مسعى واضح من أجل حرمان السيد العياري من دخول البرلمان فُتح ضده يوم الخميس **4 جانفي 2018** تتبع (*) دون استدعائه وتم اصدار " بطاقة جلب" من النيابة العسكرية مباشرة وفي نفس اليوم أي الخميس **4 جانفي 2018** وذلك رغم عدم اختصاصها بإصدار البطاقات القضائية إلا في حالة التلبس بجريمة وتم توجيه البطاقة المذكورة في نفس اليوم أي الخميس **4 جانفي 2018** إلى مركز الأمن الوطني ببباردو وليس إلى منزل السيد العياري بالحي العسكري بالعوينة (هو ابن السيد العقيد الطاهر العياري) أي لا يمكن لأي سلطة تجاهل مقر إقامته ثم إلى "عمدة بازدو" في نفس اليوم أي الخميس **4 جانفي 2018** وتم ارجاعها من مركز الأمن الوطني ببباردو في نفس اليوم أي الخميس 4 جانفي 2018 ومن عمدة باردو في نفس اليوم أي الخميس **4 جانفي 2018** وفي نفس اليوم الخميس **4 جانفي 2018** أيضا تم اعلام النيابة العامة العسكرية وتم استصدار قرار إحالة في نفس اليوم الخميس **4 جانفي 2018** تحت عنوان **"أكيـد"** وتم تعيين القضية لأول جلسة جناحية ممكنة وهي جلسة يوم الإثنين 8 جانفي 2018 وبالجلسة المذكورة أصـــرت النيابة العسكـــرية وبشكل غريب ومريب على اعتبـــار السيد العياري" بحـــالة فـــرار" لورود بطاقـــة الجلـــب دون إنجـــاز طالـــبة محاكمته حينا مع **"اكساء الحكم بالنفاذ العاجل"** ولولا تفطن محامي السيد العياري الذين حضروا في تلك اللحظة بجلسة المحاكمة وطلبوا التأخير لإحضار منوبهم واعداد وسائل الدفاع واستجابت

المحكمة لطلبهم فإن النية كانت متجهة وبإصرار من النيابة العسكرية إلى استصدار حكم بالسجن ضد السيد العياري مع النفاذ العاجل وبالطبع في محاولة لإيقافه حال عودته إلى أرض الوطن لأداء اليمين الدستورية ومباشرة مهامه كنائب بمجلس نواب الشعب.

سيدي الرئيس،

في هذا الظرف الصعب والخطير والذي يحي فيه الشعب التونسي الذكرى السابعة " لثورة الحرية والكرامة" التي أبهرت العالم وفي ظرف تستعدون فيه للذهاب لـ "دافوس" للحديث عن **"تجربة التحول الديمقراطي في تونس"** فإن مثل هاته الممارسات من شأنها ان تعود بنا لما ساد في النظام السابق من استعمال المحاكم الاستثنائية ممثلة في المحكمة العسكرية لمحاكمة المدنيين وتصفية الحسابات السياسية مع الخصوم السياسيين ومن شأنها كذلك أن تزج بجيشنا الوطني الجمهوري في الشأن السياسي وفي الخصومات السياسية وستزيد في حالة الاحتقان في الداخل وتعطي إشارات سلبية على مسار الانتقال الديمقراطي ببلادنا في الخارج.

لـــــــــــــذا ونظرا لخطورة ما حصل وما يمكن أن يحصل لا قدر الله فإني أطلب من سيادتكم:

1) الإذن بفتح تحقيق لتفكيك" الآلة الجهنمية" التي تقف وراء مثل هذه الممارسات التي يجب الكف عنها حالاً
2) الإذن بالإسراع بإحداث المحكمة الدستورية والتي تعطل إحداثها أكثر من اللزوم لتتولى إلغاء قانون إحالة المدنيين على المحاكم العسكرية الى الأبد نظرا لعدم دستوريته وإلغاء كل القوانين المخالفة لدستور البلاد.

والســــــــلام

محترمكم عبد الرزاق كيلاني

عميد المحامين سابقا

(*) اتضح أن موضوع تتبع السيد العياري هو من أجل **تدوينة** كتبها على حسابه الخاص "بالفيس بوك" في شهر فيفري 2017 **اعتبرت مباشرة بعد فوز السيد العياري** في الانتخابات الجزئية من طرف النيابة العسكرية مسا من كرامة الجيش والحال ان المقال يتعلق بشخص بعينه وقع التعرض إليه بأسلوب مازح ويدخل في إطار ممارسة حرية التعبير لا غير.